أيمن طلال يوسف*

الاتحاد السوفييتي وقرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧: المصالح تنتصر على الايدولوجيا

تقديم عام:

مع صعود الحرب الباردة مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، كان هناك عدد قليل من المحللين السياسيين والاستراتيجيين الذين تنبأوا بقيام الاتحاد السوفييتي بدعم قرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، ولاحقاً الاعتراف بإسرائيل في العام الذي تلاه. العداء الشيوعي الأممي للمشروع الصهيوني البرجوازي المقيت ونهاية عصر التحالف الغربي ضد المانيا النازية Grand Alliance وموجات اللاسامية المستفحلة في أراضي وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، كل هذه العوامل والاعتبارات كانت كافية لاستبعاد أن يكون الاتحاد السوفييتي في وئام استراتيجي وفكري مع فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. في نهاية ثلاثينات القرن الماضي، وتحديدا بعد التوقيع على معاهدة عدم الاعتداء السوفييتي- النازي، بدأ دعاة الفكرة الصهيونية والزعماء اليهود بتكثيف الاتصالات مع قادة الاتحاد السوفييتي في محاولة منهم لضمان أمن اليهود الموجودين تحت المظلة السوفييتية خاصة بعد ضم أجزاء من بولندا وروسيا البيضاء وجمهوريات البلطيق إليها، ما أسهم في رفع أعداد اليهود إلى ما يقارب خمسة ملايين يهودي. وكانت أولى هذه الاتصالات مع السفير السوفييتي في لندن ايفان مايسكي، حيث قابله حاييم وايزمان، في منتصف عام ١٩٤١ بعد ستة شهور من الغزو النازي لأراضي الاتحاد السوفييتي، وذلك لتحقيق هدفين مهمين هما: ١- إقناع موسكو بأهمية هجرة اليهود البولنديين إلى فلسطين وتسهيل ذلك ضمن المقاييس الإنسانية المعروفة، ٢- إقناع القادة البلاشفة المؤدلجين والمتعصبين للعقيدة الماركسية اللينينية أن

* محاضر في الجامعة العربية الأميركية.

انبثقت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير لجنة بيل من ١٩٣٧ وتقرير لجنة وودهد من ١٩٣٨، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تشكيلهما من قبل الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت بين السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٩. فبعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بديلاً لعصبة الأمم، طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية.

إنشاء إسرائيل في قلب الشرق الأوسط لا يتعارض عملياً ولا نظرياً مع الأطروحات الفكرية للعقيدة اليسارية والسوفييتية ولا يضر بالمصالح السوفييتية في المنطقة خاصة المصالح الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية التي بدأت تتجذر وتتعمق بعد تقهقر المشروع الكولونيالي البريطاني في المنطقة.[١]

لقد كان الشرق الأوسط حكراً على الامبريالية البريطانية والامبريالية الفرنسية، حيث أنهم تقاسموا الهيمنة على دول الشرق الأوسط، وفي تلك الأثناء كانت الولايات المتحدة الأميركية قد أصبحت قوة عظمى لها مصالح وحلفاء من بينهم البريطانيون والفرنسيون وأيضا كذلك الاتحاد السوفييتي الذي كان الغرب حلفاءه في حربه ضد النازية الألمانية التي خرج منها منتصراً معلناً نفسه كقوة عظمى منافسة للولايات المتحدة وباقي الدول الأوربية الأخرى. كان الاتحاد السوفييتي تاريخياً منذ عهد القياصرة يطالب بوصايته على الكنائس الأرثوذوكسية في فلسطين والتي خاض من أجلها حروبا مع الإمبراطورية الفرنسية وتحديدا نابليون الذي هزم الإمبراطورية الروسية في حربه للسيطرة على الأماكن المقدسة.[٢]

أما على صعيد القانون الدولي، وبالنظر إلى المواد» ١٤،١٢،١١،١٠ «من ميثاق الأمم المتحدة التي حددت اختصاص الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين،حيث أن الجمعية العامة وبالرجوع إلى تلك المواد وما تحمله من مضامين متعددة، لها الحق بأن تقوم بإصدار توصيات غير ملزمة، سواء أكانت تلك التوصيات بالإجماع، أم بالأغلبية ، مع التأكيد على أن لا تحمل هذه التوصيات صفة الإلزام. ولا تتخذ الجمعية العامة توصيات إلا في المسائل قليلة الأهمية، أما المسائل التي تحمل طابعا ذا أهمية بالغة تتعلق بالأمن والسلم الدوليين ، فيجب أن تعرض على مجلس الأمن الدولي، ويرى فقهاء القانون الدولي بأن الجمعية العامة لا تستطيع أن تنظر في، أو تناقش، أي منازعة دولية، بشكل عام، وان تتخذ بشأنها خطوة عملية ما،لأن مجلس الأمن هو الذي يختص بذلك. وقد أوجب ميثاق الأمم المتحدة على الجمعية العامة إحالة المسائل التي تتطلب أعمالا أو تدابير إلى مجلس الأمن، وأن تنبهه إلى أي مسألة لها تأثير على السلم والأمن الدوليين.[٣] هذا طبعاً مع قناعة الجميع أن الأمم المتحدة حديثة النشأة مثلت إرادة القوى الكبرى التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية. هذا السياق المرتبط بالقانون الدولي وبالمنظمة الأممية الدولية مهم وحاسم، على اعتبار أن الاتحاد السوفييتي كان عضوا دائما في نقاشات ومداولات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين ودوره في إنبات المشروع الصهيوني هناك.

من ناحية أخرى، فإننا إذا نظرنا إلى اختصاص الجمعية العامة باتخاذ قرار التقسيم، باعتبار هذا القرار يدخل ضمن اختصاصها العام،الذي قررته المادة العاشرة من الميثاق،حيث أن الميثاق لم يمنح الجمعية العامة أو أي جهاز من أجهزة المنظمة في أي نص من نصوصه بما في ذلك نص المادة العاشرة، حق خلق دولة جديدة على أرض شعب آخر. ومن ثم فإن إصدار الجمعية العامة لقرار التقسيم، يعد خروجاً من الجمعية العامة عن نطاق الاختصاص الذي قرره لها الميثاق.[٤] إن الحل الذي قدمته الجمعية العامة للصراع لا يتفق واعتبارات العدالة الإنسانية والقانون الدولي وكذلك ميثاق الأمم المتحدة ولا يرتقي إلى أن يكون حلاً صادراً عن الجهاز الذي يمثل العدالة على المستوى الدولي ، إن ما قدمه قرار التقسيم كان أكثر مما قدمه وعد بلفور وصك الانتداب على فلسطين، حيث أنه يوجد فارق كبير بين تعبير «الوطن القومي»، وتعبير « الدولة» الذي جاء في قرار التقسيم.[٥]

قرار التقسيم:

انبثقت فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية مع تحديد منطقة دولية حول القدس في تقرير لجنة بيل من ١٩٣٧ وتقرير لجنة وودهد من ١٩٣٨، وصدر هذان التقريران عن لجنتين تم تشكيلهما من قبل الحكومة البريطانية لبحث قضية فلسطين إثر الثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت بين السنوات ١٩٣٣ – ١٩٣٩. فبعد الحرب العالمية الثانية وإقامة هيئة الأمم المتحدة بديلاً لعصبة الأمم، طالبت الأمم المتحدة إعادة النظر في صكوك الانتداب التي منحتها عصبة الأمم للإمبراطوريات الأوروبية، واعتبرت حالة الانتداب البريطاني على فلسطين من أكثر القضايا تعقيدا وأهمية، لما أحاط بهذه القضية من صراعات داخلية وتكالب دولي، وعكس استغلالاً كولونياليا أوروبياً لمراسيم أممية صدرت عن عصبة الأمم المتحدة.

فقد قامت هيئة الأمم المتحدة بمحاولة لإيجاد حل للنزاع العربي/اليهودي القائم على فلسطين من خلال تشكيل لجنة UNSCOP المكونة من دول متعدّدة باستثناء الدّول دائمة العضوية لضمان الحياد في عملية إيجاد حلّ للنزاع. وطرحت اللجنة مشروعين لإيجاد حل للنزاع، أولهما بإقامة دولتين مستقلّتين، وتُدار مدينة القدس من قِبل إدارة دولية،و ثانيهما في تأسيس فيدرالية تضم كلا من الدولتين اليهودية والعربية. لكن اتجه وأيد معظم أفراد لجنة UNSCOP تجاه المشروع الأول والرامي لتأسيس دولتين مستقلّتين بإطار اقتصادي موحد، على أن يسري قرار التقسيم في نفس اليوم الذي تنسحب فيه قوات الانتداب البريطاني من فلسطين.

أعطى قرار التقسيم، كما هو معلوم ومسند بالخرائط المرافقة للقرار نفسه، نحو ٥٥٪ من أرض فلسطين للدولة اليهودية، وشملت حصّة اليهود من أرض فلسطين مساحة كبيرة على الشريط البحري (من أسدود إلى حيفا تقريبا، ما عدا مدينة يافا) وأغلبية مساحة صحراء النّقب ما عدا مدينة بئر السبع وشريطا على الحدود المصري، واستند مشروع تقسيم الأرض الفلسطينية على أماكن تواجد التّكتّلات اليهودية بحيث تبقى تلك التكتّلات داخل حدود الدولة اليهودية.

في تشرين الثاني ١٩٤٧ بلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ٥٧ دولة فقط. حيث وافقت الدول العظمى في ذلك الحين – الاتحاد السوفييتي، الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا – على خطة التقسيم، باستثناء بريطانيا التي أدارت سلطة الانتداب والتي فضلت الامتناع لأسباب واعتبارات انتهازية. ومن بين الدول المعارضة للخطة كانت جميع الدول العربية والإسلامية وكذلك

يهود يغادرون الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين اواسط الاربعينيات.

اليونان، الهند وكوبا، حيث اعتبرت هذه الدول قرار التقسيم بمثابة إحلال شعب محل شعب آخر. واجه قرار التقسيم معارضة قوية بالاعتماد على القوانين العالمية، قوانين الاحتلال وقوانين الأمم المتحدة، لأن فلسطين هي دولة عربية كانت تحت الانتداب البريطاني منذ سنة ١٩٢٣ حتى سنة ١٩٤٨.[٦]

لقد أعطى قرار التقسيم الضوء الأخضر للصهيونية لاحتلال فلسطين، الحلم الذي كان منتظرا لهم منذ فترة طويلة من أجل إنشاء دولة يهودية، متشبثين برواية أن احد الطرفين قبل قرار التقسيم انطلاقا من الشعور بالمسؤولية ولإيجاد حل «قانوني» وعادل وقابل للتطبيق، بينما رفضها الطرف الآخر لأسباب صعب التطرق إليها، متناسين أنها أسباب متجذرة دينيا ووطنيا و ثقافيا .[٧]

يجب على الباحث بشكل عام و الفلسطيني بشكل خاص أن لا يتناسى أو يتجاهل أن قرار توطين اليهود في فلسطين تم التخطيط له قبل خمسين عاما من قرار التقسيم، حيث دعا مؤتمر بازل الصهيوني عام ١٨٩٧ في ميثاقه إلى إنشاء دولة لليهود في فلسطين، و قبل الهولوكوسوت التي يتخذها كثير من الغربيين ذريعة إلى يومنا هذا على اعتبار أن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين سيسهم في تخليصهم من المعاناة والعذابات التاريخية التي ألمت بهم منذ فجر التاريخ . كما تبلور الفكر الصهيوني على يد القادة اليهود خاصة ديفيد بن غوريون، حيث قرر منذ عام ١٩٣٦ – و لم يكن عدد اليهود في فلسطين يبلغ حينها ربع السكان– أن الحل العسكري هو الطريق لإنشاء دولة يهودية في فلسطين على المناطق التي تمت السيطرة عليها كمرحلة مؤقتة لحين احتلال كامل دولة فلسطين .

قامت الولايات المتحدة بإتباع أسلوب الضغط على الدول الضعيفة من أجل التصويت لصالح قرار التقسيم، كما تجدر الإشارة إلى التوافق في الرأي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بشأن قرار التقسيم بالرغم من بدء الحرب الباردة بينها، حيث أن قرار الاتحاد السوفييتي كان مدفوعا بالرغبة بالتخلص من الوجود البريطاني في منطقة رئيسية في الشرق الأوسط، وبناء على اعتبارات سياسية ودغماتية أخرى، فضلاً عن اعتبارات داخلية.

بذلك , لم يكن قرار التقسيم هو الحل الوسط القانوني القابل للتطبيق، حيث فشلت الأمم المتحدة في التعامل مع التحديات القانونية التي قدمتها الوفود العربية على شكل مسودات قانونية قدمت إلى الجمعية العامة لمناقشة القضية الفلسطينية، وفي حينها دعت الوفود العربية إلى رفع المسالة إلى محكمة العدل الدولية للبت في الأمور التالية :[٨]

١. إن فلسطين كانت من ضمن الدول العربية التي وعدت بريطانيا بمنحها الاستقلال بعد الحرب العالمية الأولى، مقابل مشاركة العرب في مجهودات الحرب العالمية الأولى لجانب بريطانيا.
٢. التقسيم لا ينسجم مع أهداف الانتداب وشروطه.
٣. التقسيم لا ينسجم مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.
٤. أن التقسيم وفرض تطبيقه بالقوة ليس ضمن اختصاصات الأمم المتحدة أو من صلاحياتها خاصة أن فيه تفتيتا للدول والمجتمعات المحلية ويسهم في خلق عذابات جديدة.
٥. فيما إذا كان من حق أي عضو أو مجموعة أعضاء في الأمم المتحدة تطبيق لتقسيم من دون موافقة أغلبية الناس الذين يعيشون في البلد.

قامت الولايات المتحدة بإتباع أسلوب الضغط على الدول الضعيفة من أجل التصويت لصالح قرار التقسيم، كما تجدر الإشارة إلى التوافق في الرأي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بشأن قرار التقسيم بالرغم من بدء الحرب الباردة بينها، حيث أن قرار الاتحاد السوفييتي كان مدفوعا بالرغبة بالتخلص من الوجود البريطاني في منطقة رئيسية في الشرق الأوسط، وبناء على اعتبارات سياسية ودغماتية أخرى، فضلاً عن اعتبارات داخلية .

السوفييت وظروف الحرب العالمية الثانية

خلال الحرب العالمية الثانية بدا السوفييت بالبحث عن حلفاء جدد في محاولة منهم لنقل فكرهم الايدولوجي إلى الشرق الأوسط، ولهذا كان قد أُتخذ قرار في تخفيف قيود الهجرة على اليهود باعتبار أنه من الممكن أن يشكلوا النواة للاشتراكية الجديدة في الشرق الأوسط. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تضاربت المصالح ما بين القوى العظمى المتحالفة ليبدأ فصل من الصراع فيما بينها، وهنا بدأ الاتحاد السوفييتي بالعمل على تسريع إنهاء الانتداب البريطاني لفلسطين حيث أنها آخر المستعمرات البريطانية في المنطقة كنوع من أنواع الضغط على المملكة المتحدة يمكن أن يكون له دور في إضعافها، فاستغل السوفييت العلاقات المتوترة ما بين البريطانيين واليهود في فلسطين التي وصلت إلى حد الصدام العسكري في بعض المراحل.[٩]

قام السوفييت بمد المنظمات اليهودية بالأموال والأسلحة باعتبار أنهم يحاربون ضد الاستعمار البريطاني من جهة، ويشكلون نواة الدولة الاشتراكية التي سوف تفتح أبواب الشرق الأوسط للتوسع من جهة أخرى. في تلك الفترة كان هنالك تغيير جوهري في استراتيجية ستالين في التعاطي مع السياسة الخارجية وحتى الداخلية من باب تغليب المصالح على الايدولوجيا، وهنا وجب الذكر بأن ستالين وبعد تحالفه مع الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا في حربه ضد النازية قد اتخذ إجراءات كفيلة بتسهيل إقامة دولة يهودية في فلسطين باعتبار أن الاتحاد السوفييتي هو المخزون البشري للمهاجرين اليهود الذين سوف يقيمون في هذه الدولة المنشودة، وفي تصريح نسب إلى روزفلت بعد مؤتمر يالطا في شبه جزيرة القرم «أن ستالين منذ الآن فصاعداً لن يعارض قيام دولة يهودية».

وبالفعل بادر الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٥ إلى الاعتراف بالوكالة اليهودية وسمح لها بفتح مكتب في موسكو، هذا بالتزامن مع الضغط الذي كان يمارسه في الأمم المتحدة لتشكيل لجنة وصاية يكون عضواً بها تشرف على انسحاب القوات البريطانية في فلسطين، وبهذا يحقق مبتغاة في أن يكون له دور في التدخل في شؤون المنطقة. ولكن السوفييت لم يستطيعوا مجاراة الولايات المتحدة التي بادرت في السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط.

كان الاتحاد السوفييتي ينظر إلى الشعوب العربية على أنها شعوب قبلية عشائرية متخلفة لا يمكن الاستثمار بها، ولهذا كانت وجهتهم إلى دعم اليهود المتواجدين في فلسطين باعتبارهم أكثر تحضراً وانفتاحاً وتقبلاً للقيم الاشتراكية والأممية، ولم يمض الكثير حتى بادرت الأحزاب الشيوعية في العديد من دول العالم بالإعلان عن مواقف مؤيدة لفكرة الدولة اليهودية وأيضا كان هنالك تتابع في إعلان المسؤولين السوفييت عن دعمهم لهذه الفكرة. ونستذكر منه بيانا صادرا عن القنصلية السوفييتية في بيروت عام ١٩٤٥ حيث أشير فيه إلى أنه بات من حق اليهود استكمال إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، كما أشار إلى أن الاتحاد السوفييتي سيتخذ إجراءات تتماشى مع التطلعات اليهودية القومية والوطنية المشروعة، وتخليصاً لهم من عذابات الماضي بسبب القوميات الأوروبية الشوفينية المتعصبة، ولأن الدولة اليهودية في الشرق الأوسط ستسهم في تغيير وجه المنطقة ككل خاصة من النواحي الفكرية والثقافية والأيديولوجية.[١٠]

وبالفعل بادر الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٤٥ إلى الاعتراف بالوكالة اليهودية وسمح لها بفتح مكتب في موسكو، هذا بالتزامن مع الضغط الذي كان يمارسه في الأمم المتحدة لتشكيل لجنة وصاية يكون عضواً بها تشرف على انسحاب القوات البريطانية في فلسطين، وبهذا يحقق مبتغاة في أن يكون له دور في التدخل في شؤون المنطقة. ولكن السوفييت لم يستطيعوا مجاراة الولايات المتحدة التي بادرت في السيطرة على منابع النفط في الشرق الأوسط الذي كان قد بدأ باكتساب أهمية كبرى موقفة بذلك أي محاولة للاتحاد السوفييتي بالتوسع في الشرق الأوسط، ومع تدهور الأوضاع الأمنية في فلسطين ما بين اليهود والعرب تم تشتيت انتباه الدول العربية عما يجري على أراضيها وركزوا على الصراع العربي الإسرائيلي فقط مما حدا بأحد الساسة البريطانيين القول إنه لو لم تكن القضية الفلسطينية موجودة لكانت تستحق إيجادها، حيث نثرت الفوضى والتشتت الاستراتيجي الذي تم استغلاله لخلق حقائق على الأرض، وأسهمت بشكل مباشر في إفشال المشاريع القومية العربية العابرة للحدود التي اعتمدت على فلسفة جديدة في التنوير والنهضة بعيدا عن الانغلاق الحضاري والثقافي.[١١]

لقد لعبت بريطانيا في تلك الفترة دوراً تحريضياً للعرب ضد الاتحاد السوفييتي بصفته داعماً ومسانداً لأهداف الصهيونية، ولكن بذور الوهن والضعف بدأت تتسلل إلى كيان الدولة البريطانية حيث أنها لم تعد تستطع البقاء أكثر تحت ضغط الضربات المتلاحقة من العصابات اليهودية تارة ومن المقاومة العربية تارة أخرى. وفي العودة إلى الاتحاد السوفييتي لا بد من الذكر أنه في تلك الحقبة كانت الحركات الشيوعية محظورة في الدول العربية وكان أعضاؤها دائماً ملاحقين، بالمقابل كانت هذه الحركات والمنظمات مرحبا بها بالعمل علانية في فلسطين ومعترفا بها من قبل الوكالة اليهودية ومرحبا بالعمل معها، وهذا كان عاملا تشجيعيا للاتحاد السوفييتي بأن يجد في مشروع الدولة اليهودية المنشودة واحة للديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط خصوصاً أن معظم الدول العربية كانت خاضعة للنفوذ الغربي مغلقة المجال أمام الاتحاد السوفييتي بالدخول إلى الشرق الأوسط إلا عبر بوابة الدولة اليهودية.[١٢] وهذا ما أكدته الحقائق التاريخية المهمة حيث كان الحرب الشيوعي الفلسطيني - ضم يهوداً وعرباً- من أوائل الأحزاب الشيوعية العربية التي تم تأسيسها في المنطقة، وذلك في منتصف عشرينات القرن الماضي.

لقد بدأ التداول في أروقة الأمم المتحدة لإيجاد حل في فلسطين، وهنا تم طرح ثلاثة مقترحات: الأول هو إبقاء القوات

ويبدو أن الاتحاد السوفييتي لم يكن لديه الكثير من الخيارات خصوصاً أن العرب لم يكن لديهم أي مشروع بديل عن قرار التقسيم سوى عودة المهاجرين اليهود من حيث أتوا، وهو ما كان مرفوضاً من معظم دول العالم، خصوصا أن الرواية اليهودية عن معاناة المحرقة وارتباطهم الديني بأرض فلسطين وحقهم في تجميع يهود العالم في وطن لهم كان لها الأثر الكبير في استعطاف الدول مع غياب الرواية العربية.

البريطانية وهذا ما كان مرفوضا من قبل الجميع، والثاني هو إقامة دولة واحدة لليهود والعرب وهو ما رفضه الطرفان اليهودي والعربي، وأما الثالث فهو تقسيم أرض فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية وهو ما لاقى رضا اليهود والدول العظمى ورفضه العرب. وبالفعل، وبناء على طلب من سلطة الانتداب البريطانية تم عقد جلسة استثنائية خاصة للأمم المتحدة للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة، وتم تشكيل هذه اللجنة لدراسة القضايا المتعلقة بقضية فلسطين وإعداد اقتراحات لحل المشكلة، حيث أن هذه اللجنة التي عرفت باسم اللجنة الأممية الخاصة بفلسطين (United Na-tions Special Committee on Palestine «UNSCOP») سيم dc Ntions Special Committee on Palestine «UNSCOP») سطين واعداد اقتراحات لحل المشكلة حيث ان هذه اللجنة التي عرفت باسم اللجنة ا، والتي كانت تضم إحدى عشرة دولة، وكانت النتيجة هي مشروع تقسيم للأرض مع اتحاد اقتصادي. وفي نفس الوقت، أوصت المملكة المتحدة بصفتها السلطة المنتدبة بتبني هذا المشروع، وبالفعل، تم طرح مشروع قرار التقسيم رقم ١٨١ للتصويت في الجمعية العامة وتم إقراره بأغلبية ٣٣ صوتا ومعارضة ١٣ دولة وامتناع ١٠ دول عن التصويت، بالطبع الدول العظمى صوتت لصالح المشروع باستثناء المملكة المتحدة باعتبارها دولة الانتداب فامتنعت عن التصويت لاعتبارات سياسية وإستراتيجية خاصة بها.[١٣]

كان موقف الاتحاد السوفييتي بالموافقة على قرار التقسيم صادماً للدول العربية، وهنا يجب حقيقة إعادة النظر فيما كان يفكر به العرب في تلك الآونة، لأنه وحسب ما تم ذكره فيما سبق من أحداث وتحالفات وتغييرات في السياسة الدولية للدول، نرى أن موقف الاتحاد السوفييتي كان أمرا طبيعيا ويتماشى مع ممارساتها على الأرض. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على إن العرب كانوا بعيدين كل البعد عما يحدث في العالم، ولهذا تفاجئوا من الموقف السوفييتي الداعم لقرار التقسيم وإنشاء دولة إسرائيل، حيث أن السوفييت تعاطوا مع الأمور بواقعية وليس برومانسية سياسية خيالية.[١٤] في حين بقيت التصورات العربية عن السياسة الدولية واعتبارات المصالح وتوازنات القوى فيها غير واقعية، ولا تعكس فكراً استراتيجياً ناضجاً قادراً على التعاطي مع الحقائق العالمية كما هي وليس كما نتمنى.

ويبدو أن الاتحاد السوفييتي لم يكن لديه الكثير من الخيارات خصوصاً أن العرب لم يكن لديهم أي مشروع بديل عن قرار التقسيم سوى عودة المهاجرين اليهود من حيث أتوا، وهو ما كان مرفوضاً من معظم دول العالم، خصوصا أن الرواية اليهودية عن معاناة المحرقة وارتباطهم الديني بأرض فلسطين وحقهم في تجميع يهود العالم في وطن لهم كان لها الأثر الكبير في استعطاف الدول مع غياب الرواية العربية في المقابل التي لم تكن سوى إعلان الحرب ضد اليهود، مما جلب دعماً إضافيا لهم، لا سيما ضمن دوائر التأثير الدولي ومن مختلف الأقطاب.[١٥]

وفي النهاية، استطيع القول إن الموقف السوفييتي من قرار التقسيم ممكن أن يكون صادماً لأي شخص لم يطلع على مجريات الأحداث وتفاصيلها في تلك الحقبة، فالمصالح هي أولويات الدول منذ عصر التاريخ حتى وإن كانت هذه الدول قائمة على أساس أيديولوجي معين، وهذه هي الواقعية في السياسة الخارجية وعلى أساسها تنشأ التحالفات، أما بالنسبة للعرب فإنه من الأجدر لنا أن ندرس ع سبب رفض العرب لقرار التقسيم وخياراتهم البديلة في تلك الفترة.

أثار تصويت الاتحاد السوفييتي لصالح قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ في منظمة الأمم المتحدة، والذي مهد بالطبع لإقامة إسرائيل، ردود أفعال غاضبة في العالم العربي، شمل هذا أوساط بعض الأحزاب الشيوعية واليسارية التي كانت تؤيد الاتحاد السوفييتي على اعتبار أن التصويت للحركة الصهيونية بهذا الشكل السافر ينافي المبادئ الأممية العالمية. كان الاتحاد السوفييتي أول من أقام علاقات دبلوماسية وبأمر من ستالين مع إسرائيل الدولة الجديدة، بينما قامت الولايات المتحدة التي موّلت إقامة الدولة العبرية، بالخطوة نفسها، لكن بعد شهر من إعلانها.

برغماتية سياسية بغطاء مثالي

اكتسبت فلسطين، بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ وبروز الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، أهمية إستراتيجية فائقة بالنسبة للقوتين الجديدتين، كونها الإقليم الوحيد في المنطقة الذي لم يتحول في ذلك الوقت إلى دولة، وطمعت كل من القوتين في أن تحولها إلى دولة تابعة لنفوذها نظراً لأهميتها الإستراتيجية المتمثلة في السيطرة على قناة السويس والبحرين المتوسط والأحمر من جهة، وعلى المشرق العربي حتى العراق والخليج العربي من جهة أخرى. وبالتالي فإن القوة التي تحول فلسطين إلى دولة تابعة لها تكون قد أخذت فرصة أكبر لنشر نظامها الاقتصادي والأيديولوجي في المنطقة العربية، ومن أجل ذلك دعمت كل من القوتين العظميين إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين،[١٦] حتى تجعله أداة لخدمة مصالحها في المنطقة، إلا أن تحولاً طرأ على موقف الاتحاد السوفييتي، حيث وجد أن من مصلحته تأييد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وتقسيمها إلى دولتين عربية ويهودية، وهذا يبدو في سياق الدولة الوظيفية functional state الحاضنة والحامية لمصالح دول كبرى تشتبك معها اقتصادياً وعضوياً ورأسمالياً. ففي مؤتمر نقابات العمال العالمي الذي انعقد في لندن عام ١٩٤٥ وافق الوفد السوفييتي على قرار ينص على أن «الشعب اليهودي يجب أن يمكن من مواصلة إعادة بناء فلسطين كوطن قومي له، على اعتبار أن ذلك يتساوق مع حق تقرير المصير للشعبين العربي واليهودي». هذا بالرغم أن ما يسمى بحق تقرير المصير جاء ضمن ١٤ مبدأ في منظومة العلاقات الدولية من قبل الرئيس الأميركي ودرو ويلسون مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد تم تصنيف هذه المبادئ ضمن توصيفات المدرسة المثالية في السياسية الدولية. وبالفعل أشعل هذا القرار البدايات الأولى لحملة التنافس السوفييتي الأميركي في خضم الحرب الباردة والتي اتسمت بتوازن القوى ثنائي القطبية والبحث الدائم عن حلفاء وأصدقاء، فضلا عن اعتبار العالم كله مناطق نفوذ لهاتين الدولتين مع اختفاء المراكز الهامشية في الفكر الاستراتيجي الدولي.[١٧]

وجاء في كلمة لأندريه غروميكو، حين كان ممثلاً للاتحاد السوفييتي السابق لدى الأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٤ «إنه لا يمكن حماية مصالح الشعبين إلا في إقامة دولة عربية يهودية ديمقراطية أو تقسيم البلاد إلى دولتين عربية ويهودية». كما أعرب غروميكو عندما أصبح وزيراً للخارجية السوفييتية فيما بعد أن تأييد بلاده لقرار التقسيم جاء من منطلق أنه يوجد شعبان في فلسطين أحدهما عربي والآخر يهودي، ولكل منهما جذور تاريخية رغم اختلافهما أيديولوجياً مما يعني أنهما لا يمكن أن يعيشا سوية في دولة فيدرالية. وبالتالي فإن الحل الأنسب والأفضل هو وجود دولتين لهما في فلسطين،[١٨] خاصة وأن أي دولة أوروبية لم تتمكن من توفير الأمن والحماية للشعب اليهودي من المذابح النازية، كما أعلن غروميكو أن «لا حل لقضية فلسطين إلا بالاستقلال والديمقراطية التي تحفظ حقوق جميع السكان الفلسطينيين على أساس العدل والمساواة، أما إذا لم يكن هناك طريق إلى تفاهم العرب واليهود على هذا الحل فهو أمر مؤسف، وعند ذلك لن يكون من حل إلا التقسيم». إلا أن الاتحاد السوفييتي اعترف بإسرائيل رغم عدم تنفيذ الشق الثاني من قرار التقسيم الذي ينص على قيام دولة عربية إلى جانب دولة إسرائيل، وبذلك يكون الاتحاد السوفييتي قد تجاوز المبادئ التي كان ينادى بها بعد قيام الثورة الشيوعية عام ١٩١٧، باعتبار الصهيونية حركة رجعية. وبتأييده واعترافه بإسرائيل خسر الاتحاد السوفييتي علاقته مع كثير من الدول

والشعوب العربية. حتى إن كان ذلك لفترة ما، حيث بدأت مصر الناصرية وسورية والعراق البعثيتين لاحقاً بنسج علاقات وثيقة مع القطب السوفييتي المعادي للرأسمالية الاستعمارية الغربية الداعمة لإسرائيل.

تداعيات وإسقاطات غير مؤثرة

أثار تصويت الاتحاد السوفييتي لصالح قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ في منظمة الأمم المتحدة، والذي مهد بالطبع لإقامة إسرائيل، ردود أفعال غاضبة في العالم العربي، شمل هذا أوساط بعض الأحزاب الشيوعية واليسارية التي كانت تؤيد الاتحاد السوفييتي على اعتبار أن التصويت للحركة الصهيونية بهذا الشكل السافر ينافي المبادئ الأممية العالمية. كان الاتحاد السوفييتي أول من أقام علاقات دبلوماسية وبأمر من ستالين مع إسرائيل الدولة الجديدة، بينما قامت الولايات المتحدة التي موّلت إقامة الدولة العبرية، بالخطوة نفسها، لكن بعد شهر من إعلانها.

تفاجأ الرأي العام العالمي، خاصة العربي، على مختلف المستويات والاتجاهات بدعم موسكو/ الشيوعية للحركة الصهيونية، لقد كان من المعلوم أن الشيوعية السوفييتية لطالما اعتبرت الصهيونية حركة رجعية ولاحقت تنظيماتها، وزجت منتسبيها في السجون، ورفضت دوماً تكتل اليهود اليساريين في نقابات وأحزاب خاصة بهم. وتجاهلت الانتماءات الدينية القومية للقيادات الشيوعية ذات الأصول العبرية (اليهودية)، وتبنت الفكر العلماني/الشيوعي. على صعيد مختلف ومغاير، فإن ستالين تجاهل حينذاك الموقف العربي من القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في دولته، التي تقف المشروعية الدولية والتاريخية إلى جانبها، وراهن على طرف واحد، وهو الحركة الصهيونية، فلولا موقف ستالين ذاك لربما اتخذت التطورات في الشرق منحى مختلفا، لا سيما أن روسيا مثلت إرادة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية وفرضت رؤيتها على الأمم المتحدة.

ويجب الإشارة هنا وفي هذه العجالة إلى أن موقف الاتحاد السوفييتي في الجمعية العامة للأمم المتحدة من القضية الفلسطينية كان يقضي بإنشاء دولة ثنائية القومية من العرب واليهود، آخذاً في الاعتبار كثافة أعداد اليهود في فلسطين بفعل الهجرة خلال الحرب وبعدها وبفعل سياسات التشجيع البريطانية لهجرة اليهود إلى فلسطين، وتهيئة

ستالين ولينين في احتفال الاول من ايار في تل ابيب عام ١٩٤٩.

الأرضيات أمامهم للسيطرة على الأرض والموارد واستغفال السكان المحليين الفلسطينيين فيما يتعلق بأراضيهم وأملاكهم ومزارعهم. وإذْ رفض ذلك الاقتراح وتفاقم الصراع المسلح بين العرب واليهود بتشجيع من الانتداب البريطاني، اقتنع الاتحاد السوفييتي بمشروع تقسيم فلسطين بالاتفاق مع الدول الغربية: دولة فلسطينية عربية ودولة يهودية باسم إسرائيل. وحددت لكل من الدولتين الأراضي العائدة لها. وكان في مضمون القرار ٨١ لتقسيم فلسطين تأكيد لضرورة العمل بالتدريج لإقامة إتحاد فدرالي بين الدولتين تخفيفاً لحدة الصراع وصولاً إلى إلغائه. وكان ذلك هو الموقف الأساسي للاتحاد السوفييتي في الموافقة على قرار التقسيم، الأمر الذي لم يدركه كثير من الشيوعيين العرب والفلسطينيين في تلك المرحلة.[١٩]

إن دول المعسكر السوفييتي الخمس ضمنت الغالبية العظمى لدعاة التقسيم في الأمم المتحدة وحسمت الموقف لصالح الحركة الصهيونية على حساب العرب والفلسطينيين وأصدقائهم في العالم. وبالرغم أن قرار التقسيم من منظور منطقي اعتبر جائرا وينتهك القانون الدولي وحق الشعب الفلسطيني والعربي عموماً، إلا أنه حينها ربما كان الخيار الأكثر واقعية بالنسبة للعرب، انطلاقا من موازين القوى التي تشكلت بفعل نشاط وقوة تأثير الحركة الصهيونية واستغلالها لتداعيات الحرب العالمية الثانية، وكونها عاملا أساسيا في زعزعة الاستقرار في دوله. كانت الدول العربية هزيلة وأنظمتها غير قائمة أساسا وافتقرت للتفكير بحكمة منظور سياسي بعيد الأفق، وربما لم تكن معنية بحق شعب فلسطين بقدر ما كانت تريد الظهور بمظهر قومي، ولها مكانة في السياسة الدولية. لذلك فإن وقوف الاتحاد السوفييتي إلى صف القوى الداعية إلى تقسيم فلسطين، من وجهة نظر الحاضر، يبدو هو

عارض ستالين بشدة استقلال اليهود في إطار روسيا. فلماذا أيد ستالين مخطط الصهيونية العالمية في إقامة إسرائيل في فلسطين ودعمها معنويا وساعدها بالسلاح والقوى البشرية، وسمح بتصدير الكوادر العلمية لها. فما هي الأسباب لهذا التغيير في المواقف السوفييتية الستالينية؟؟ يتوجب التنويه بأن منطلقات ستالين، الذي خرج منتصراً في الحرب العالمية الثانية، إزاء القضية الفلسطينية لم تستند إلى أسس أيديولوجية أو أخلاقية، لأنه في تلك المرحلة بات يتحرك كزعيم لروسيا السوفييتية.

الخيار الممكن، لا سيما أن ممثل الاتحاد السوفييتي في الأمم المتحدة حينذاك ووزير خارجيته، حتى ظهور مؤشرات انهياره، اندريه غروميكو، قال في خطبته أمام الجمعية العمومية «أن التقسيم يصب في صالح العرب».

ولكن السؤال الأكثر أهمية يدور عن سبب تبني ستالين ذلك القرار، الذي تناقض ومنطلقات حزبه الأيديولوجية، لا بل وتصوراته الشخصية التي طرحها في كتيبه الشهير «الماركسية والمسألة القومية»، الذي يعد من أفضل ما كتبه، والتي تقول الألسن المناهضة له، بأنه مرّ من خلال قلم وتصحيحات زعيم الحركة البلشفية فلاديمير لينين، الذي زاره ستالين في مقره في فيينا عام ١٩١٢/١٩١٣ حينذاك، لكي يساهم في تحرير كتابه «الماركسية والمسألة القومية»، وأصبح «إنجيل الأحزاب الشيوعية العربية في تحديد مفهوم القومية». وبرهن ستالين في فصل كامل على عدم وجود أساس للطموحات القومية لليهود، وأوصاهم بالاندماج في محيطهم والتكيف معه. يضاف إلى ذلك أن الكثير من دعاة الحزب الشيوعي الفلسطيني من أصول يهودية في عشرينيات القرن الماضي حملوا فكراً انتهازياً لصالح المشروع الصهيوني في فلسطين، حيث عبروا في أكثر من مناسبة أن مهمتم الأولى هي الاندماج مع الاشتراكية الدولية عبر تأسيس «البروليتاريا الصهيونية» التي لا تتناقض فكريا ولا سياسيا مع البروليتاريا الأممية.[٢٠]

عارض ستالين بشدة استقلال اليهود في إطار روسيا. فلماذا أيد ستالين مخطط الصهيونية العالمية في إقامة إسرائيل في فلسطين ودعمها معنويا وساعدها بالسلاح والقوى البشرية، وسمح بتصدير الكوادر العلمية لها. فما هي الأسباب لهذا التغيير في المواقف السوفييتية الستالينية؟؟ يتوجب التنويه بأن منطلقات ستالين، الذي خرج منتصراً في الحرب العالمية الثانية، إزاء القضية الفلسطينية لم تستند إلى أسس أيديولوجية أو أخلاقية، لأنه في تلك المرحلة بات يتحرك كزعيم لروسيا السوفييتية، ويعمل على استعادة إرثها الإمبراطوري، وهمش الأيديولوجية الماركسية، وثمة مؤشرات على أنه بات يوظف الحركة الشيوعية العالمية (الكومنترن) لخدمة الأهداف والأغراض الجيو/سياسية للدولة الروسية السوفييتية (الامبرطورية الجديدة)، وقام بعمليات تطهير طالت أفضل ممثلي الحركات الوطنية والشيوعية في دول أوروبا الشرقية، ناهيك عن الاتحاد السوفييتي نفسه، لذلك فإن موقف ستالين من قضية تقسيم فلسطين لم يكن موقفا عقائديا، وإنما هو موقف جيو/ سياسي بحت.

وفق قراءات لكتاب د. عادل منّاع «نكبة وبقاء»، يفصل المؤلف بين دور الشيوعيين الفلسطينيين في الفترة بين قرار التقسيم عام ١٩٤٧ والنكبة والعامين التاليين وبين الفترة بعد ١٩٥٠–١٩٤٩. يتعاطى الكتاب مع دور الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي الذي انتقل من تأييد الحركة الصهيونية لقرار التقسيم ولإسرائيل إلى دور ناقد لها وللاقتراب للموقف العربي – الفلسطيني لاحقا. وبعيدا عن سرديات البطولة والخيانة المعطوبة بالجهل أو الاعتبارات السياسية يقدم مناع قراءة نقدية لدور الحزب الشيوعي الفلسطيني «عصبة التحرر» ولاحقا الحزب الشيوعي الإسرائيلي. يؤكد الكتاب أن الشيوعيين الفلسطينيين ظلوا طيلة سنوات يرتكبون خطأ بنظرتهم للصراع وكأنه طبقي في الأساس حتى بعد انقسام ١٩٤٤ وتأسيس عصبة التحرر الوطني التي رفضت بداية قرار التقسيم حتى مؤتمرها في الناصرة في شباط ١٩٤٨ الذي تحوم شبهات حول صدقية وشرعية قراره بقبول القرار المذكور. في جوهر ادعائه بهذا المضمار يؤكد المؤلف أن مواقف الشيوعيين الفلسطينيين تأثرت جدا بموقف

داخليا، وبعد العام ١٩٢١ شنت الحكومة السوفييتية حملة على الصهيونية و القومية اليهودية، و هدفت الحملة إلى محاولة دمج ثقافي لليهود السوفييت مثلهم مثل الأقليات الأخرى في المجتمع السوفييتي، التي لم تر بديلاً عن الاندماج و الانصهار ضمن المجتمع البروليتاري الجديد. لكن لمواجهة هذه الحملة قامت الحركة الصهيونية من أجل الحفاظ على الوجود الصهيوني داخل الإمبراطورية السوفييتية بإقناع الحكومة بتقديم أنفسهم كأمه يهودية مرتبطة بوطنها الأصلي فلسطين .

الاتحاد السوفييتي الذي انحاز للتقسيم وإقامة دولة يهودية حظيت برضاه وموافقته بدعم أسلحة حاسمة من تشيكيا. ويكاد يقول المؤلف إن الاتحاد السوفييتي لعب دورا أكثر سلبية من الولايات المتحدة حيال القضية الفلسطينية حتى تبددت أوهامه في مطلع الخمسينيات بأن إسرائيل ستصبح اشتراكية وتبين أنها تقربت للغرب. وقبل تبدد هذه الأوهام وقف الحزب الشيوعي مع إسرائيل ودعا للمشاركة في احتفالات «عيد استقلالها» منذ العيد الأول. وهذا تغير لاحقا إذ صار «يوم الاستقلال» بباب المصطلحات «يوم نكبة الشعب الفلسطيني» في صحف الحزب بعد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والتقاء الشيوعيين والوطنيين الفلسطينيين غداة تقارب عبد الناصر والمعسكر الاشتراكي. ويعتبر الكتاب أن نتائج حرب ١٩٥٦ قد ساهمت في انتقال المتبقين في وطنهم من مرحلة الصراع على البقاء لمرحلة البناء.[٢١] وما يلفت النظر أن عددا من الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية، راحت تدافع عن موقف ستالين، وكأنه موقف نظري من منطلق ماركسي، ونتج هذا عن تبعية بعض القيادات الشيوعية العربية، وإيمانها تلقائيا بصحة كل ما كان يقرره الاتحاد السوفييتي، من دون أن تدرك أن متطلبات الاتحاد السوفييتي كدولة لا تتلاقى أحيانا مع الفكر الماركسي. ومن دون ريب أن جهود قوى عالمية عديدة تضافرت، بتأثير الصهيونية العالمية، لإقامة إسرائيل، ولكن إسرائيل لم تكن لتظهر من دون ستالين، وإن قراره حدد ليس فقط مصائر الشرق الأوسط الحالي، وإنما أثر على التاريخ السياسي للاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأميركية، وعلى مؤشرات الحرب الباردة في مرحلة لاحقة. ويبدو أن ستالين كانت له قناعات أيضا مفادها أن البروليتارية اليهودية القادمة من أوروبا الشرقية تسعى ليس لإيجاد حل صهيوني للازمة اليهودية وإنما حل اشتراكي أممي.[٢٢]

الاتحاد السوفييتي وفلسطين

تاريخيا، كانت فلسطين بشكل، خاص ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، هدفا لتطلعات الدول الكبرى، حيث شكلت مجالا للتنافس فيما بينها، إذ أثرت العوامل الجيوسياسية بشكل كبير في تطلعات الاتحاد السوفييتي وسياسته الخارجية منذ عصور القياصرة، وصولاً إلى الزمن الحالي، حيث أسهمت المياه الدافئة في منح المنطقة مزايا جديدة . في القرن التاسع عشر اندلعت حرب القرم (١٨٥٤ – ١٨٥٦)، و التي كان أحد أهم أسبابها النزاع الروسي الفرنسي حول السيطرة على الأماكن المقدسة في فلسطين، فقد اعتبر القيصر الروسي نفسه حامياً للكنائس المسيحية الأرثوذكسية، في حين ادعى الإمبراطور نابليون الثالث الفرنسي أنه صاحب السيطرة على الأماكن المقدسة ذاتها لصالح الكنائس المسيحية اللاتينية.[٢٣] لكن بريطانيا وفرنسا وبعد اتفاقية سايكس-بيكو تمكنتا من احتواء التهديد الروسي باتجاه الجنوب إلى الشرق الأوسط من خلال تقسيم المنطقة العربية و خاصة الشرق الاوسط فيما بينها . وبعد حدوث الثورة البلشفية في روسيا علم ١٩١٧ ، أعلن الاتحاد السوفييتي أنه حليف للشعوب العربية المستعمرة، حيث دعا مؤتمر باكو عام ١٩٢٠ برعاية الحزب الشيوعي السوفييتي إلى النهوض ومحاربة الاضطهاد والاستعمار البريطاني مبتدئا بذلك الحملة الإيديولوجية السوفييتية الجديدة، في محاولة لكسب النفوذ في الشرق الأوسط، حيث كان الهدف الأساسي هو تقويض النفوذ البريطاني والفرنسي من جهة وإنهاء الانتداب البريطاني في فلسطين من جهة أخرى .[٢٤]

داخليا، وبعد العام ١٩٢١ شنت الحكومة السوفييتية حملة على الصهيونية و القومية اليهودية، و هدفت الحملة إلى محاولة دمج ثقافي لليهود السوفييت مثلهم مثل الأقليات الأخرى في

المجتمع السوفييتي، التي لم تر بديلاً عن الاندماج و الانصهار ضمن المجتمع البروليتاري الجديد.[٢٥] لكن لمواجهة هذه الحملة قامت الحركة الصهيونية من أجل الحفاظ على الوجود الصهيوني داخل الإمبراطورية السوفييتية بإقناع الحكومة بتقديم أنفسهم كأمه يهودية مرتبطة بوطنها الأصلي فلسطين . كما قامت الصهيونية في الاتحاد السوفييتي بمعارضة اقتراح الصهيونية في أوروبا الغربية بإنشاء دولة لليهود في دولة أوغندا لاعتبارات دينية وسياسية، وقاموا بتعظيم فكرة إنشاء دولة يهودية لارتباطات دينية في فلسطين، ولتناغم هذه الفكرة مع مصالح دول كبرى في تلك الفترة .[٢٦]

أما عن موقف الاتحاد السوفييتي من الصهيونية في فلسطين، فقد قام الحزب الشيوعي عام ١٩٣٧ بشن حملة ضد عزل العمال العرب من قبل الصهيونيين، وإلى إنشاء جبهة متحدة من العمال العرب واليهود للنضال ضد استغلال المستعمرين وكبار المزارعين لهم . غير أن الاتحاد السوفييتي و الرغم من عداوة ستالين لليهود وتناقض منطلقات حزبه الأيديولوجية، لا بل وتصوراته الشخصية التي طرحها في كتيبه الشهير «الماركسية والمسألة القومية»، قام بدعم الصهيونية عام ١٩٤٧ و تطلعاتها لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين.[٢٧]

وبذلك بقي أهم دوافع الاتحاد السوفييتي لقيام دولة إسرائيل هو الرغبة في إنهاء السيطرة الغربية في منطقة الشرق الوسط.[٢٨] كما أن إنشاء دولة يهودية سيقوم بإحداث قطيعة بين الدول العربية والولايات المتحدة التي كانت تربطها بالدول العربية في عهد روزفلت آنذاك صداقة قوية أثارت خوف الاتحاد السوفييتي، حيث مال الميزان الاستراتيجي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية إلى صالحها بسبب التواجد العسكري الأميركي بشكل دائم في منطقة الشرق الأوسط، وكان أحد تهم أهدافه الإستراتيجية استبعاد النفوذ السوفييتي من الشرق الأوسط لمواجهة المخططات الأميركية.[٢٩]

قام الاتحاد السوفييتي وحتى حرب عام ١٩٦٧ بسياسة مزدوجة اتجاه فلسطين، حيث قام بالتقارب مع عدة دول عربية خاصة مصر و سورية، وحافظ في الوقت نفسه على علاقته مع إسرائيل، حيث قام مثلا بمساعدة إسرائيل خلال المقاطعة الاقتصادية العربية، عندما أبرم مع (إسرائيل) اتفاقية تجارية لمبادلة النفط السوفييتي بالحمضيات الإسرائيلية. لكن موسكو ألغت هذه الاتفاقية إثر العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦، حيث اعتبر الساسة السوفييت أن شحن الأسلحة إلى الدول العربية حق لهذه الدول للدفاع عن نفسها، وقد أيقن السوفييت أيضا أن إسرائيل تتحرك وتهرول أكثر إلى المعسكر الغربي، حيث نشط التعاون العسكري مع فرنسا وألمانيا الغربية في نهاية الخمسينيات . وكان هذا التحول في الموقف السوفييتي تحقيقا لمبدأ محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني والتي كانت ركيزة من ركائز سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية .

قبل عام ١٩٦٧، اقتصر موقف الاتحاد السوفييتي على الاعتراف، بالحقوق الثابتة والمشروعة للفلسطينيين العرب متركزاً على مصطلح "لاجئين" بدلاً من "حركة تحرير وطني" إضافة إلى عدم الاعتراف بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية. بعد حرب ١٩٧٣ تزايد دعم الاتحاد السوفييتي للحق الفلسطيني للأسباب الرئيسية التالية:

١. التقارب المصري مع منظمة التحرير الفلسطينية، وخاصة حركة فتح.
٢. تزايد النفوذ الصيني بين الفلسطينيين، وهو نفوذ كما يعلم الجميع منافس للنموذج السوفييتي.
٣. الاهتمام الكبير بنشاط منظمة التحرير الفلسطينية في الشرق الأوسط.

في شهر تموز ١٩٦٨، قام ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة بمرافقة عبد الناصر في زيارته الرسمية للاتحاد السوفييتي. وفي شباط ١٩٧٠ ترأس عرفات وفدًا فلسطينياً خاصاً إلى موسكو بدعوة من لجنة التضامن السوفييتية – الإفريقية – الآسيوية. وقد دلت هاتان المناسبتان بوضوح على ارتفاع مركز منظمة التحرير الفلسطينية.

لاحقا، وخلال فترة السبعينيات وبعد تدهور العلاقات السوفييتية – المصرية في ظل حكم أنور السادات الذي قبل سياسة "الخطوة خطوة" التي جاء بها كيسنجر بدلاً من الاقتراح السوفييتي القاضي بتفضيل مؤتمر جنيف، إذ دفع السوفييت إلى اتخاذ موقف يرمي إلى حق الفلسطينيين العرب في إقامة دولة لهم، ربما نكاية بالموقف المصري الذي لم يتم تنسيقه مع السوفيت، وبدأ يقترب أكثر من المشروع الأميركي للمنطقة . غير أن المشكلة بالنسبة إلى هذا الموقف السوفييتي بشأن الدولة الفلسطينية هو مكان هذه الدولة. ففي حين تحدثت منظمة التحرير الفلسطينية عن إقامة "دولة ديمقراطية علمانية" في عموم فلسطين، شمل التصور السوفييتي دولة بجانب (إسرائيل)، ويعني ذلك "دولة صغيرة" في الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد أدت اتفاقية كامب ديفيد في أيلول عام ١٩٧٨ و معاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية في آذار ١٩٧٩ إلى جعل الولايات المتحدة اللاعب المهيمن في المنطقة، وإلى تقويض مركز الاتحاد السوفييتي كشريك في أي تسوية سلمية في المستقبل. ولذلك اعتبر الاتحاد السوفييتي اتفاقيات كامب ديفيد "السلاح السياسي الرئيسي للتغلغل الأميركي في الشرق الأوسط، كما أنها تمثل تحدياً صريحاً لمركز وسياسة الاتحاد السوفييتي، ليس فقط في الشرق الأوسط، وإنما له دلالات ومضامين عالمية. في ذلك الحين، تشابكت و تطابقت مصالح الاتحاد السوفييتي مع وجهات نظر منظمة التحرير الفلسطينية، وتلا ذلك أن عزز الاتحاد السوفييتي علاقته بمنظمة التحرير معلنا اعترافه الرسمي بأن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

ملاحظات ختامية

يعكس الاستعراض السريع للتفاعل السوفييتي مع قضية قرار تقسيم فلسطين والاعتراف بإسرائيل عدة حقائق مهمة:

١. أن العلاقات الدولية عموماً والسياسة الدولية على وجه الخصوص كانت وما زالت محكومة باعتبارات المصالح وتوازنات القوى، بعيدا عن الاعتبارات الإيديولوجية العقدية الدوغماتية.

٢. أن الحركة الصهيونية في بداية المشروع، ثم إسرائيل بحلة سياستها الخارجية اعتمدت على إستراتيجية التقرب من القوى الدولية الكبرى والمؤثرة، والاشتباك معها عبر لغة المصالح، فاليهود تاريخيا كانوا وما زالوا يمتلكون أوراقا فاعلة للعب بها على طاولة السياسة المؤثرة.

٣. جاء تأسيس إسرائيل بفعل قرار دولي وبتكالب الدول الكبرى ليؤسس لمرحلة جديدة من الفكر الواقعي والمدرسة الواقعية القائمة أساسا على تغليب المصالح ولعبة القوة وتراجع المنظومة القيمية الأخلاقية في المنظومة الدولية، وتراجع واضح للفكر المثالي الطوباوي الذي قام أساساً على فكرة حق تقرير المصير للشعوب المظلومة وأهمية القيم العالمية على شاكلة الديمقراطية وحقوق الإنسان والدور المهم للمنظمات الدولية واعتبارات القانون الدولي، وما إلى ذلك من قيم واعتبارات.

الهوامش

1 Rudyard Kazan, "The Israeli-Soviet / Russian Relations," Defense Magazine, no. 48 (2004).

٢ صلاح الدين الدباغ، **الاتحاد السوفيتي وقضية فلسطين**، (بيروت: مركز الأبحاث لمنظمة التحرير، ١٩٦٨).

٣ محمد سعيد الدقاق، **القانون الدولي – المصادر والأشخاص**، (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر،١٩٨٣)،ص.

٤ عبد الكريم علوان خضر، **الوسيط في القانون الدولي العام**، (عمان: مكتبة دار الثقافة،ط١، ١٩٩٧)،ص٧٦.

٥ جعفر عبد السلام، بين **أوراق القضية الفلسطينية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٠)،ص ٣١.

٦ النكبة – الجزء الثالث – التطهير العرقي. فيلم وثائقي من إخراج قناة الجزيرة

https://www.youtube.com/watch?v=z4w43Ynv1qM(شوهد في آب ٢٠١٧).

٧ وليد الخالدي،» عودة إلى قرار التقسيم». **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد ٩، عدد ٣٣ (شتاء ١٩٩٨): ص ١–٢١.

٨ الخالدي،» عودة..»، ص ١–٢١.

٩ أمين عبد الله محمود، «قراءة في دلالات الموقف السوفييتي من التقسيم». موقع قناة الجزيرة، ٣٠–١١–٢٠١٢

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2012/11/30/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%8A-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85(شوهد في آب ٢٠١٧)

١٠ «الاتحاد السوفيتي (والقضية الفلسطينية)» في **الموسوعة الفلسطينية**، ١٥–٥–٢٠١٣

https://www.palestinapedia.net/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D9%81%D9%8A%D9%8A%D8%AA%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A/(شوهد في آب ٢٠١٧).

١١ مهند عبد الحميد، **اختراع شعب وتفكيك آخر**، (رام الله: مركز مسارات، ٢٠١٥)

١٢ محمود، «قراءة في دلالات...»،

13 *Mandate Of Destiny, The 1947 United Nations Decision to Partition Palestine*.The Jacob Blaustein Institiure For The Advancement Of Human Rights, 2008.

http://www.ajc.org/atf/cf/%7B42d75369-d582-4380-8395-d25925b85eaf%7D/MANDATEDESTINY.PDF (شوهد في أب ٢٠١٧)

١٤ الخالدي ،» عودة..»، ص ١–٢١.

١٥ حسقيل قوجمان، «حول موقف الاتحاد السوفييتي من قرار تقسيم فلسطين»، **الحوار المتمدن**، العدد ١٠٩٨، ٢٠٠٥، ص. ١٠–٤١

١٦ جواد الحمد، وآخرون، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع،ط٤، ١٩٩٧)، ص ١٢٢.

17 Laurent Rucker, «The Soviet Israeli Alliance of 1947-1949», working paper 49, Washington DC: Woodrow Wilson International Center for scholars, (without year), P. 34.

١٨ أندري غروميكو:أول مندوب للاتحاد السوفييتي في هيئة الأمم المتحدة تولى فيما بعد وزير خارجية الإتحاد السوفييتي في الفترة ما بين ١٩٥٧ و١٩٨٥.

١٩ كريم مروة، «قراءة نقدية للعلاقات الروسية العربية وتحولاتها في أزمنتها الثلاثة»، جريدة النهار، ٤–٧– ٢٠١٥.

٢٠ ماهر الشريف، **الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩١٩ – ١٩٤٨**، (القدس: منشورات صلاد الدين، القدس،١٩٨٢)، ص .١٩–٢٠

٢١ عادل مناع، **نكبة وبقاء**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٦).

٢٢ محمود محارب، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية**، ١٩٤٨ – ١٩٨١، (القدس، ١٩٨٩)، ص. ١–٢٠

٢٣ «الاتحاد السوفيتي (والقضية الفلسطينية)» في **الموسوعة الفلسطينية**، ١٥–٥–٢٠١٣

٢٤ «الاتحاد السوفيتي (والقضية الفلسطينية)» في **الموسوعة الفلسطينية**، ١٥–٥–٢٠١٣

٢٥ فالح الحمراني، «لماذاوافق ستالين على إقامة إسرائيل؟».**مجلة القدس العربي**، ٣ آذار ٢٠١٥.

http://www.alquds.co.uk/?p=304196 (شوهد في آب ٢٠١٧).

26 Tsurumi Taro, "The Russian Origins of Zionism: Interactions with the Empire as the Background of the Zionist World View".*Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies* (2009): PP 261-271

٢٧ فالح الحمراني، «لماذا وافق....» ٢٠١٥

٢٨ ا الاتحاد السوفيتي (والقضية الفلسطينية)» في **الموسوعة الفلسطينية**، ١٥–٥–٢٠١٣

٢٩ فالح الحمراني، «لماذا وافق ...» ٢٠١٥